رأى الحزب الديمقراطى الكردستانى

في الافكار الواردة حول

«(القضية الكردية))»

ابان المحادثات الرسمية بين الاتحاد الاشتراكى العربى فى الجمهورية العربية المتحدة ووفد الاتحاد الاشتراكى العربى فى العراق .

تموز ١٩٦٥ الثمن ١٠٠ فلساً

في شهر نيسان الماضي قام وفد من جبهة التحرير الجزائرية بزيارة القاهرة لعقد مباحثات فكرية مع ممثلي الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت زيارة الوفد الجزائري رداً على زيارة سابقة قام بها وفد من الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية المتحدة للجزائر .

وما ان اذيع النبأ حتى حزم قادة ما يسمى بالاتحاد الاشتراكى العربى في العراق امرهم ، وسافروا الى القاهرة للمشاركة في المباحثات الفكرية الجارية هناك ، ولكن وفد جبهة التحرير الجزائرية رفض الاجتماع وتبادل الآراء مع الوفد العراقي ، لاعتباره اشتراكية العراق زائفة ولأن الجزائريين ما كانوا على استعداد للخوض في خصومات حكام العراق الداخلية والخارجية .

وقد خصصت احدى اجتماعات الوفدين العراقي والمصري لبحث القضية الكردية . وقد بذل (الاشتراكيون) العراقيون قصارى جهودهم لقلب الحقائق وتزوير وقائع التاريخ الحديث والقديم التي تخص القضية الكردية بغية تبرير حربهم العنصرية الشوفينية على الشعب الكردي الآمن والمطالب بابسط الحقوق القومية والديمقراطية .

والحزب الديمقراطى الكردستانى ، حرصاً منه ، على تبيان الحقيقه وازالة القناع عن التلفيقات التي فاه بها ممثلو ما يسمى بالاتحاد الاشتراكى العربي في العراق ، ارتأى اجراء هذه المناقشه لارائهم العجيبة الغريبة التى لم يخجلوا من الادلاء بها حتى في المحافل الدولية كما نشرتها مجلة الكاتب المصرية في عدد مايس سنة ١٩٦٥ .

١ ـ رأى عبدالعزيز الدورى : (من المفيد عندما تتعرض للمشكلة الكردية ان نبدأ بتصحيح بعض الافكار الخاصة بتأريخ العراق . . . وكان يشار دائماً الى شمال العراق باسم منطقة الجبال ، او منطقة الجزيرة ولم يقل احد في تأريخ العراق ان اسمها كردستان وهذا الاسم لم يظهر الا اخيراً وفي هذه الجزر الطبيعية لم تظهر قط دولة او امارة .)

إن قولك ، ايها الاستاذ الجليل ، بأن احداً لم يسم في تاريخ العراق المنطقة الشمالية منه بكردستان ، وان هذا الاسم لم يظهر إلا اخيراً ، يضعك في موقف محرج ، ولسنا نشك في ان الدين لايعرفونك سيتهمونك بالجهل عند قراءة تصريحك هذا ، ولكن حاشا ان نتهمك نحن بهذه التهمة لأنك عميد جامعة بغداد ودكتور في التاريخ الاسلامي ، ولكم عدة ابحاث اخرى في هذا المضمار .

ولو كلفت نفسك ، قبل الادلاء بمثل هذا التصريح عناء الاطلاع على بعض المصادر عن تاريخ شعب يشارك شعبك في الدين والوطن لما صدرت عنكم مثل هذه الأقوال ، إلا إذا كنتم في عداد الذين يرغبون قلب التاريخ ووقائعه خدمة لسياسة عنصرية ، مضرة كل الضرر ، جلبت الويلات والنكبات على العراق بكردستانه وقسمه العربي .

فلفظة كردستان ليست قديمة وحسب ، بل لقد ورد أسمها في كتب التاريخ منذ اقدم العصور . وعلى سبيل المثال لا الحصر نسرد بعض الاشارات التاريخية الى لفظة (كردستان) ومدلولها : ففي رأى (كرزون) كانت منطقة نامري الواقعة شمالي منطقة (لوللو) تمثل في عهد الاشوريين ومن قبلهم اقليم كردستان .

وقد اطلق السلجوقيون اسم كردستان على مقاطعات واسعة من بلاد الكرد ادخلوها ضمن ولاية واحدة .

ويقول الملا ادريس البدليسى الشهير مؤلف كتاب (سليم نامه) (ان السلطان سليم الاول أمرني لدى عودتنا من فتح تبريز بان اسعى لدى جميع الامراء الاكراد المنبثين في كردستان ابتداء من بلاد (ارمية) و (اشنه) و (دياربكر) حتى ملاطية لادخالهم في الطاعة قاطعاً لهم العهود

والمواثيق بالعمل على تأليف ملوك وامراء كردستان وانضوائهم تحت "لواء العثماني .)

وعلى هذا المنوال احتفظ باسلس الامارات الكردية وحكوماتها العديدة .

وفي رجعة العشرة الالف اشار زينافون قبل ٢٣٠٠ سنة الى كردستان باعتبارها موطن الشعب الكردوخي وتقول دائرة المعارف الاسلامية : (ان لفظ (كردستان) ، وضع للأطلاق على المواطن التي يسكنها ولايزال يسكنها الكرد حتى الان) بالضبط كما يطلق اسم افغانستان على بلاد الافغان وهندستان على بلاد الهنود ، وتركمانستان على بلاد التركمان .

في الحقيقة ان المقطع (ستان) يعني في جميع اللغات الهندو اوربية مكان او موطن ، فعليه يكون [كردستان] مكان او موطن لاكراد . ويقول المهاجر (فردريك ملجن) في كتابه « حياة ابتدائية بين الاكراد » كان لفظ كردستان في الادوار القديمة يطلق على مسكن ووطن الشعب الكردوخي . وكان كردستان الوسطى والجنوبية عبارة عن آشورية وقسم من الجزيرة (ما بين النهرين) هذا غيض من فيض من الاشارات الواردة في كتب التأريخ عن مدلول كلمة « كردستان » ولو استرسلنا في السرد لاحتجنا الى بحث كامل حول هذه النقطة بالذات ، ولكن لضيق المجال نكتفي بهذا القدر مشيرين الى اسماء بعض المصادر التي لابد وان تكون متوفرة في مكتبة جامعة بغداد مثل : خلاصة تأريخ الكرد وكردستان لأمين زكي والشرف نامة للامير شرفخان البدليسي وبلاد الخلافة الشرقية للمستر لوسترنج ، وغيرها من المصادر التي تتناول هذا الموضوع بالبحث المستفيض واما قولكم - يا سيادة الاستاذ - بأنه لم تظهر إمارة في هذه الجزر الطبيعية والمقصود في كردستان العراق . فهذا مالا يمكن غفرانه ، لأن الأمارات الكردية كانت مزدهرة وفي كردستان العراق بالذات حتى منتصف القرن التاسع عشر ، وكان مما يساعدها على الاستمرارية والبقاء الخلاف بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية ، وكان من احد اسباب نجاح السلطان سليم الأول على الشاه عباس الصفوي في القرن السابع عشر هو اعتماد السلطان على الامراء الاكراد واعترافه بحقهم بالمحافظة على حكوماتهم كما هو واضح من قول « الملا ادريس البدليسي » المذكور اعلاه .

ومن اشهر الامارات الكردية التي كتب لها الديمومة والبقاء في القرن التاسع عشر هي امارة راوندوز سنة ١٨١٠ والامارة البدنانيه التي دامت حتى عام ١٨٤٢ في العمادية واما الامارة البابانيه فقد تأسست في كويسنجق ، ومن ثم بنى امراؤها مدينة السليمانية عام ١٧٨٦ واتخذوها عاصمة لهم بعد كويسنجق . ودامت الامارة وازدهرت حتى عام ١٨٤٨ وكان البلاط البابانى لايقل عن اي بلاط ملكي في ذلك العهد حيث كان يجري امامه إلقاء الشعر وسباق الخيل والمبارزة بالسيوف .

وثمة ابحاث مسهبة عن هذه الامارات في كتاب « اربعة قرون من تأريخ العراق » للمؤرخ « لونكرك » ترجمة جعفر خياط وهو ايضاً متوفر في مكتبة جامعة بغداد ومعظم المكاتب العراقية .

عبدالكريم فرحان : (في الحقيقة ان الاكراد لم يؤلفوا قط حكومة خاصة وكل ما حدث في العصور السابقة ان بعض الشيوخ كانوا يمارسون نوعاً من الخروج على السلطة المركزية كما يحدث في اي مجتمع اقطاعي واكثر من ذلك اذا لاستطيع حتى الآن ان نحدد لهم بدقة منطقتهم ، ثم ان لهم اصولاً متعددة وبعض قبائلهم تزعم انها في الاصل من مصر والبعض يزعم انه من الرمادي ، فالعنصر العربي ممتزج بالعنصر الكردي ، ومن قبل لم تنشأ اية ثورة في الشمال بسبب قومي وعندما عاد البارزاني من روسيا اعتمد على شيوخ القبائل وكون حزب البارت وحاول ان يعطيه مظهراً قومياً ، اي مظهر المكافح من اجل تحرير شعب ، وهم في الحقيقة لايمثلون سوى ٠/٠١٠ من الاكراد .)

مرة اخرى نصب الفرحان من نفسه مؤرخاً وعالماً بالاثر وبيولوجيا واختصاصاً بالقضية الكردية وفقيهاً في تاريخ الاحزاب ، ولكن لابد للمرء ان يقول ان حماقات وسفاسف هذا « العالم » المتعدد الأختصاصات لاتتحمل اية مناقشة حدية ، ولكن باعتبار ان سيادته موجه الثقافه والارشاد في البلاد وسكرتير الحزب السياسي الوحيد المجاز في العراق لايمكن ان تترك آراؤه « القيمة » دون تعليق عليها .

اولا - إن ادعاء فرحان بأن حزب البارت « اي الحزب الديمقراطي الكردستاني » تأسس بعد عودة البارزاني من الاتحاد السوفياتي اي عام ١٩٥٨ ، ليضعه في مصاف الجهلاء المطبقين ، فقد تأسس الحزب في ١٦ آب سنة ١٩٤٦ وبطلب من البارزاني ، وناضل الحزب جنباً الى جنب الاحزاب الوطنية نضالا سرياً حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وعقد الحزب خلال تلك الفترة اربعة مؤتمرات سياسية وكان له صحافته السرية وفروعه وتنظيماته في كافة انحاء كردستان وفي بغداد ايضاً هذا وان العديدين من اعضاء الحزب سجنوا وعذبوا في دوائر التحقيقات الجنائية بسبب نشاطهم الوطني والديمقراطي . وقد صمد اربعة من خيرة ضباطه المشانق رهم يتحدون للحرية علماً بان الحزب الديمقراطي الكردستاني ليس باول حزب كردي يؤسس في العراق فقد سبقه حزب برزگاري وحزب شورش وحزب هيوا الذي تأسس عام ١٩٣٩ . وقد تأسس حزب البارت على اساس عصري وامتص العناصر الكفوة من هذه الاحزاب الثلاثة او بقاياها .

والحركة الوطنية الكردية في العراق اقدم من هذه الاحزاب ايضاً فقد سبقها عدد من الجمعيات الكردية والثورات والانتفاضات والواقع ان الحركة الوطنية الكردية في العراق اقدم من تكوين الدولة العراقية بشكلها الحديث .

واما عن اعتماد البارزاني على شيوخ القبائل في تكوين الحزب الديمقراطي الكردستاني فلا اساس له من الصحة ايضاً ، لان الحزب في

مجموع قروعه ومنظماته واعضائه ، يتكون من جماهير الشعب الكردي من مثقفين وعمال وفلاحين وعسكريين وطلاب . ولا اثر لاي نفوذ اقطاعي او قبلي في صفوف الحزب ، وبامكان وزير الثقافه والارشاد الاطلاع على عضوية الحزب وبرنامجه والموقعين على طلب إجازته عام ١٩٦٠ ، وهي متوفرة في ملفات وزارة الداخلية العراقية ، ولا اظنه سيرى بين الالاف من اعضاء الحزب اقطاعياً واحداً .

واذا كان البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني لا يمثلون تحرر شعب ، فكيف يكون الكفاح من اجل تحرر الشعوب ياترى ؟ فقد قاد البارزاني اربع ثورات في حياة جيل واحد ، وتحمل حياة المنفى والتشرد قرابة ربع قرن ، وهو مايزال يناضل نضالا مسلحاً ضد عدو شرير مدجج باحدث الاسلحة ، ويتحمل خلال هذا النضال اشد المتاعب واقصى درجات التضحيات حيث يرى اعز الناس لديه يتساقطون صرعى من حوله على مذبح الحرية ، ولكن ذلك لايزيده إلا عزماً وتصميماً على الجهاد في سبيل حرية شعبه وحقوقه .

والحزب الديمقراطي الكردستاني ناضل سبع عشرة سنة من عمره البالغ تسعة عشر عاماً نضالاً سرياً مليئاً بالبطولات ، وتحدى ثلاث حكومات تفوق احداها الاخرى بغياً وجوراً واستبداداً .

ومع هذا يعتبر عبدالكريم فرحان نضال الحزب ورئيسه ليس نضالا من اجل تحرر شعب ، ويعتبر نفسه واتحاده « الاشتراكي » المسخ الذي تأسس بأيماز من الحكام ولغرض التهريج والتصفيق والذي يتربع قادته على كراسي الحكم الوثيرة ، يمثلان نضال الشعوب وتحررها .

واذا كان البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني لايمثلون سوى ١٠٪ من الاكراد وان الـ ٩٠٪ الباقية هم معكم ، فلم لاذا ترجون باربعة فرق عراقية عسكرية وبالقوة الجوية وعشرات الآلاف من الشرطة والجاش في المعركة ؟ ، ولاتتمكنون من احراز أي تقدم ، بل ان الانخذلات والأنكسارات تلحق بكم في كل جبهة وفي كل منطقة . ولماذا خصصتم (٨٥) مليون دينار اي ما يقارب نصف الميزانية العراقية ، للحرب ضد هذه القلة القليلة حسب إدعائكم ؟

ولماذا سقطت وتهاوت حكومتان من قبلكم ولا شك أنكم في طريق السقوط ايضاً ، بينما شمخت وخلدت الثورة الكردية ؟ ولانشك إنكم لاتملكون الاجوبة المعقولة على هذه الاسئلة وعشرات الاسئلة المماثلة لها التي تدور على افواه المواطنين العراقيين عند سماع تصريحاتكم واقوالكم .

ثالثاً — خلافاً لما يدعيه الوزير العراقي « العليم بواطن الامور » ان تأريخ العراق الحديث مليء بالثورات والانتفاضات الكردية ولا تكاد تنتهي ثورة حتى تبدأ اخرى وذلك لأن الشعب الكردي غدر به وهضمت حقوقه ، فضلاً عن الظلم والاستبداد والاضطهاد الذي سلطه عليه حكام العراق المتعاقبون فالمرحوم الشيخ محمود الحفيد قاد ثورات الشعب الكردي منذ ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها حتى سنة ١٩٣٠ . وقد اعترف به الانكليز حكمداراً على منطقة السليمانية بعد الحرب مباشرة ولكن الشيخ محمود لم يكن من اولئك الذين يخضعون لاوامر السلطات المحتله ، وكان يفكر في ادخال كردستان العراق كلها في مملكته ونيل استقلالها وقام بعدة محاولات لتحقيق ذلك ، ولكن السلطات البريطانية حالت دون ذلك لأنها ما كانت تطمئن الى الشيخ الذي كان يتدفق وطنية واخلاصاً لبلاده .

وفي تشرين الاول عام ١٩٢٢ وبعد عودته من منفاه في الهند نجح الشيخ محمود في تكوين وزارة قومية ولكن الانكليز وحكام العراق قضوا على هذه المحاولة بالحديد والنار ايضاً . وفي نفس الوقت صدرت الحكومتان العراقية والبريطانية التصريح التالي الذي يتضمن اكثر من الحكم الذاتي الذي نطالب به بعد من اربعين عاماً :

(إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة العراق تعترفان بحقوق الاكراد القاطنين ضمن حدود العراق بتأسيس حكومة كردية في المناطق التي يؤلف الاكراد فيها الاكثرية المطلقة ، وترجوان ان العناصر الكردية المختلفة ان تصل باسرع ما يمكن الى اتفاق من شأنه تعيين شكل الحكومة التي يرغبون فيها وحدودها ، وان يبعثوا بممثلين رسميين الى بغداد للمداولة بشأن علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع حكومة بريطانيا والعراق) وقد صدر هذا التصريح في ٢٤ كانون الاول عام ١٩٢٢ وهو يبين بوضوح ان الحكومتين الممنيتين اللتين لم تسمحا للشيخ محمود إقامة دولة كردية اضطرتا الى الاعتراف بحكومة محلية للاكراد لتطمينهم ان مصالحهم المشروعة سوف لاتهمل .

فهذه كانت اول ثورة كردية بعد تأسيس الدولة العراقية وهي ثورة قومية بكل معنى الكلمه ، وان هذا التصريح الذي ارغم على اصداره حكام العراق المحليين والاجانب آنذاك دليل قاطع على ذلك . ويقول السيد عبدالرزاق الحسني في كتابه تاريخ العراق الحديث ان احد اسباب اصدار هذا التصريح كان للتقليل من نفوذ الشيخ محمود ، وفي سنة ١٩٣٠ وقعت المعاهدة العراقية البريطانية ، ودخل العراق عصبة الامم اثر ذلك وكان طبيعياً ان يقاتل الاكراد لخلو المعاهدة من اية ضمانات لحقوق الشعب الكردي ، ولأن الحكومة ما كانت قد نفذت التزاماتها تجاههم بخصوص الادارة الذاتية التي اوصت بها عصبة الامم والتي وضعته كشرط لالحاق ولاية الموصل اي كردستان الجنوبية بالعراق . كما جاء في المادة الثالثه من قرار العصبة الصادر في ١٦ تشرين الاول ١٩٢٥ ، وبناء على توصية لجنه العصبة التي اجرت تحقيقاً شاملا في الولاية قبل تقرير مصيرها .

فأخذت برقيات الاحتجاج تنهال على دار المندوب السامي البريطاني

في بغداد وعلى عصبة الامم في جنيف وقد علق الكابتن (فيليبس ماسفورد) ضابط الاستخبارات البريطانية لمدة سبع سنوات على وضع الاكراد آنذاك في محاضرة القاها في الجمعية الملكية للشؤون الآسيوية سنة ١٩٣٣ حيث قال :

(في شهر حزيران من عام ١٩٣٠ نشرت المعاهدة الانكلو - عراقية وتبعت نشر المعاهدة عرائض واضطرابات بين الاكراد الذين حاولوا مقاطعة الانتخابات التي جرت صيف ذلك العام ، واستحال التأجج الى ثورة عارمة عندما اطلق الجيش العراقي النار على الجماهير الكردية ، وطالب الشيخ محمود بالاستقلال الذاتي الجزئي تحت الحماية البريطانية ، واحتج على تدخل حكومة بغداد المباشر في شؤون بلاده ، وكان من المؤمل ان تحل الحكومة العراقية الزراع لوحدها ولكن اصبح جلياً أن هذا لايمكن تحقيقه بالنظر الى عمق المشاعر الكردية من جهة وعدم كفاءة الجيش العراقي من جهة اخرى ، لذلك تحملت القوة الجوية البريطانية العبء الاكبر في العمليات العسكرية . وما كان بالامكان السيطرة على العصيان بدون الاجوء الى قصف القرى الكرديه ، ومع هذا كله لم يستسلم الشيخ محمود إلا بعد مرور ثمانية اشهر على اخماد العصيان) .

وفي ملاحظة ختامية لخص (السير هنري كوروي دوبس) المندوب السامي البريطاني السابق في العراق وضع الاكراد كما جاء في نشرة (س . ك في مايس ١٩٣١) حينما قال :

(هناك خطر حقيقي ان تستخدم القوات البريطانية كجهاز استبدادي بايدي حكومة تشجع على ممارسة الاستبداد بحق مواطنيها الذين جردوا من السلاح الطبيعي ضد الاستبداد وهو امل الثورة الظافرة . وسيقع عبء هذا النظام على المواطنين غير العرب ، اي على عاتق اهم اقليه ، اي الاقلية الكردية المتمرسة باساليب الحرب) وما كادت هذه الثورة العارمة التي تكلم عنها فيليس ماسفورد تنتهي حتى بدأت ثورة بارزان عام ١٩٣٠ والتي امتدت حتى ربيع عام ١٩٣٤ بالرغم من هجوم الجيش العراقي والقصف المركز من جانب القوة الجوية البريطانية وتبع هذه الثورة ، ثورة شبنا في بارزان عام ١٩٤٣ ، وكان اداة هذه الثورة ومادتها الفلاحون وشملت مناطق واسعة من كردستان . وقام حزب (هيوا) بدور الاسناد والدعاية للثورة . ولا يمكن الحكم على اية حركة مسلحة بأنها ثورة او عصيان عشائري بصورة اعتباطيه ، بل إن شعاراتها واهدافها هي التي تقرر طابع الحركة .

وقد رفعت ثورة ١٩٤٣ اهدافاً ومطالب قومية واجتماعية محددة واضحة ، ووافقت عليها الحكومة العراقية تحت ضغط الاحداث بالنظر لعجزها عن اخمادها ولأن بريطانيا العظمى كانت في عنفوان الحرب فما كان بوسعها توفير القوة الجويه لسحق الثورة .

وندرج ادناه بعض بنود الاتفاق الذي عقدته قيادة الثورة مع الحكومة العراقية والتي وافق عليها مجلس الوزراء العراقي .

١ — يجب ان يعين موظفون اكراد بدلا من الموظفين العرب في المناطق الكردية .

٢ — تكون اللغة الكردية ، اللغة الرسمية في دوائر الدولة في كردستان .

٣ — ان يكون التعليم باللغة الكردية في المناطق الكردية .

٤ — ان يعنى بتطوير كردستان وبفتح المدارس والمستشفيات فيها .

٥ — يطلق سراح جميع المعتقلين الذين لهم علاقة بالثورة .

هذه كانت اهم مطاليب الثورة وقد وافقت عليها الحكومة العراقية ، فاذا لم تكن هذه ثورة قومية ، فما هي الثورة القوميه ياترى ؟

وفي عام ١٩٤٥ وبعد ان اصبحت نتائج الحرب العالمية معلومة ، وافقت بريطانيا مرة اخرى على استعمال قوتها الجوية ضد الاكراد . فزحف الجيش العراقي مجدداً ، بمساندة الطائرات البريطانية ، نحو كردستان ، فاشتعلت بذلك شرارة ثورة عام ١٩٤٥ . وبسرعة البرق انتشرت الثورة في كافة انحاء لواءي اربيل والموصل . وكان لحزب (رزگاري) وهو الاب الشرعي للحزب الديمقراطي الكردستاني دور بارز في هذه الثورة ، والتحق عدد من الضباط والمثقفين بالثورة . ولكن القوة الجوية البريطانية التي خربت ثلثي بيوت السكان في المناطق الثائرة ، مكنت الحكومة العراقية مرة اخرى من التغلب على الثورة الكردية .

هذه لمحة موجزة عن الثورات الوطنيه الكردية ، ياسيادة الوزير ويضاف الى ذلك ان الشعب الكردي لم يتوان عن المساهمة في انتفاضات ووثبات الشعب العراقي الوطنية ايضاً . ، فقد ساهم الاكراد في ثورة ١٩٢٠ وحركة سنة ١٩٣٦ وفي انتفاضات ١٩٤٨ و ١٩٥٢ و ١٩٥٦ ، وثورة تموز ١٩٥٨ .

واما ثورة الشعب الكردي المعاصرة فقد تجسدت فيها خبر وتجارب كافة ثوراته ، وقد جند لها الشعب كافة طاقاته وامكانياته ، وهي تزخر بالقابليات الشعبية والثقافية والعسكرية ، وهي تتدفق حيوية وفعالية ، وماضية في تحقيق النجاحات والانتصارات ونحن على ثقة تامة من أنها ستحقق اهدافها في الحكم الذاتي ضمن عراق ديمقراطي ، بالرغم من اكداس التلفيقات والاكاذيب التي يختلقها حكام العراق ضدها .

واضح إذن ان الثورات الكردية التي تحدثنا عنها هي ثورات وطنية وشعبية باهدافها ومحتواها وتبني الجماهير لها وبدفاعها بارواحها عنها ، وهي ولاشك على طرفي نقيض مع الانقلابات العسكرية الانتقامية السابحة في نجيع الدم والتي دبرها حكام العراق الحاليون واسلافهم في الظلام ومن خلف ظهر الشعب .

رابعاً - حتى لوكان صحيحاً ان الاكراد لم يؤلفوا حكومة خاصة بهم فيما مضى ، فهل هذا يسقط حقهم في تقرير مصيرهم او تمتعهم بالحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية ؟

وهل هذا يعني ان يكون عرضة للظلم والاضطهاد على مر الدهور والعصور ؟ فالقارة الافريقية التي تضم اليوم اربع وثلاثون دولة مستقلة ، لم يتكون فيها دول وحكومات حتى بعد الحرب العالمية الثانية باستثناء الحبشة وبعض الاقطار الواقعة على ساحل البحر الابيض المتوسط من هذه القارة . فلو طبقت مفاهيم الفرحان وزمرته على هذه القارة لكتب لها العبودية حتى يوم القيامة وبامكان المرء ان يشير الى ما لا يقل عن خمس اقطار عربية لم يكن لها اي كيان دولي ولم تتشكل فيها الحكومات الخاصة بها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . ولكنها تشكل اليوم دول مستقله ذات سيادة وعضوة في الجامعة العربية وهيئة الامم المتحدة .

في الحقيقة إن وضع حكام العراق بالنسبة الى القضية الكردية كالغريق الذي لا يتورع عن الامساك بالقشة أملاً في النجاح من الغرق . خامساً - واما موضوع تحديد المنطقة الكردية فليس بالامر الصعب كما عرضه وزير الثقافة والارشاد العراقي .

ولا شك ان في منطقة الشرق الاوسط التي توالت عليها الحضارات ، وعاش فيها مختلف الاقوام ، لا بد ان يكون هناك تداخلات بين الاقوام وخاصة في التخوم الفاصلة بين قومية واخرى . ولا اظن ان اية دولة في الشرق الاوسط تخلو من الاقليات القومية ، وخاصة في مناطق الحدود مع الدول الاخرى. ولنأخذ حدود الدولة العراقية على سبيل المثال : فهناك منطقة حياد - اي منطقة لم يكن بالامكان البت في عائديتها - بين العراق والسعودية . ومنطقة حياد بين العراق والكويت وحتى الان هناك خلاف على الحدود بين ايران والعراق في عدد من النقاط من شط العرب حتى رايات .

واما الحدود العراقية السورية فالقسم الشمالي منه موضوع بشكل اعتباطي وبدون وجود اية حواجز طبيعية او انثرو بولوجية .

فهل يعني هذا ان يتخلى العراق عن تحديد حدوده ؟ وان مجرد ادراج تحديد المنطقة الكردية في مطالبنا اعتبرته الحكومة العراقية خيانة ومروقاً من جانب الاكراد . ومتى ما توفرت النية الطيبة لدى اية حكومة عراقية لحل القضية الكردية ، فلن يكون تحديد منطقة الحكم الذاتي مشكلة لايمكن التغلب عليها . فقد تغلبت الامم والشعوب على مشاكل تفوقها تعقيداً وغموضاً .

سادساً - واما عن اصول القبائل الكردية ، فهذا ليس له اية اهمية سلباً او ايجاباً في تقرير مصير الشعب الكردي إلا بالنسبة الى العقليات التي تسير على هدى النظريات النازية العنصرية . وإذا كانت كردستان قد تعرضت لاختلاط الاجناس وامتزاجها بسبب الموجات الحضارية والفتوحات العسكرية في منطقة الشرق الاوسط فان العراق العربي قد تعرض لذلك اضعاف ما تعرضت له كردستان بسبب سهولة اراضي القسم العربي من العراق وهذا ليس عيب ، لابل يعتبره الكثير من العلماء مصدر قوة وثقافة وحيوية .

وما الذي حدث لسكان العراق الاصليين الذين توافدت عليهم الموجات السامية ؟ فلا يوجد اي دليل على انهم انقرضوا ، او هاجروا من هذه البلاد . فلا شك أنهم اندمجوا بالعنصر العربي وبالثقافة الاسلامية العربية واضحوا يعتبرون انفسهم عرباً ، ولا شك ان الآلاف من الاكراد الذين عاشوا في المدن العربية تعربوا ايضاً . ومن اعتبر نفسه عربياً فهو عربي ، وكل من اعتبر نفسه كردياً فهو كردي بغض النظر عن الاصول واما اعتبار عشيرة (المزوري) الكردية التي تعيش على الحدود العراقية التركية تنتمي الى (مضر) كما جاء على لسان المشير عبدالسلام عارف ويردده بقية افراد جوقته ، وما يماثلها من السفسطات الكلامية الفارغه فأنها من الامور المضحكة المبكية حقاً ، لأن العلاقة بين (مزوري) (ومضر) لاتتعدى الصله اللفظية ، مثل العلاقة بين شكسبير وشيخ زبير واستوسالين .

ولكن في الحقيقة والواقع إن مستوى حكام بغداد لايرتفع عن مستوى الذين قارنوا بين هذه الصياغات اللفظية فجعلوا من الشاعر الانكليزي (شيخ زبير) عربي ومن السياسي الروسي (استالين) بغدادي ، وقد يعذر هؤلاء اذا كان غرضهم التكه والتندر .

٣ — اديب جادر : (والحقيقة لاتوجد مشكلة للقومية الكردية في العراق ، لاننا نعترف بهم وبلغتهم وبحقهم في استخدامها في المدارس وان عددهم مليونان في العراق .)

ان المشكله القوميه بالنسبة الى اية قومية هي ليست مجرد الاعتراف بها واستخدام لغتها في بعض المدارس الابتدائيه . بل انما هي الاعتراف بحقها في تقرير مصيرها كمبدأ . وفي حالة اختيارها البقاء مع قومية اخرى ضمن إطار دولة واحدة ، يجب القبول بمطاليبها القومية العادلة سواء في إقامة دولة فدرالية او منحها الحكم الذاتي او اي شكل من اشكال الارتباط التي تختارها هي بمحض ارادتها .

وبالنسبة الى القومية الكردية التي تطالب بالحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية ، على الحكام إن كانوا يريدون حل القضية الكردية حقاً الاعتراف بحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي ، وتحديد محتوى وشكل هذا الحكم ، وطرق ممارسته وخلق الاجهزة لوضعه موضع التنفيذ .

وتتلخص مطاليب الشعب الكردي التي تبلورت في الحكم الذاتي بجعل اللغة الكردية لغة التدريس في عموم كردستان وعلى كل المستويات ، وبأن تكون هي اللغة الرسمية في دوائر الدولة ضمن المنطقة الكردية ، وان يكون موظفو كردستان اكراداً ، وان يكون للاكراد كيان قومي ضمن الجمهورية العراقية ، وان تتوفر العدالة السياسية والاجتماعية بين المواطنين

بغض النظر عن القومية او العنصر او الدين . وفي بلد مثل العراق تتبدل فيه الحكومات بالسرعة التي تبدل فيها المسارح تمثالياتها، يطالب الاكراد بتوفير الضمانات لتثبيت هذه الحقوق وعدم خرقها . وهي ولا شك اقل بكثير مما حققته اية قومية تعيش في دولة متعددة القوميات . ولو أنها تخالف الصورة التي رسمها الاستاذ اديب الجادر عن المشكلة القومية .

٤ - **عبدالكريم فرحان** : (بالنسبة الى الوظائف يتولى الاكراد حوالي ٢٥٪ من مجموع الوظائف مع ان نسبتهم الى السكان اقل . ومنهم من تولى رئاسة الوزارة ومنهم عدد من تولى رئاسة اركان الجيش ، وهكذا يتضح ان وضعهم في العراق وضع حسن . ولكن الشرق والغرب متفقا على ابقاء المشكلة الكردية مصدر قلق للعراق وعلى عدم حلها ، فالاكراد يطالبون بجيش خاص معترف به .)

اولاً — لم نطالب بجيش خاص معترف به دولياً ، ومذكراتنا التي قدمناها الى الحكومة العراقية ، وبضمنها المذكرة التي نشرتها جريدة الجمهورية تشهد على ذلك . وعليه فان قول العميد الركن عبدالكريم محض افتراء ولا ريب ان جميع الذين كانوا يشاركون في المناقشة يعلمون ان قول الفرحان هذا عار عن الصحة . والغرض منه هو اظهار قيادة الثورة الكردية بمظهر الذين يقدمون مطالب تعجيزية .

ثانياً — مع عدم توفر احصائية لدينا عن نسبة الموظفين الاكراد في دوائر الدولة ، ولكنه من المعلوم ان كافة متصرفي الالوية الكردية ومدراء الشرطة والامن فيها . والاغلبية الساحقة من رؤساء الوحدات الادارية الاخرى في كردستان هم من العرب . وهؤلاء هم الذين بايديهم مصائر الناس وامورهم ، وليس بايدي الكتبه والموظفين الصغار . وقد تعرض الآلاف من الموظفين والمستخدمين الاكراد في السنوات الاخيرة الى السجن والتشريد والنفي والنقل الى الجنوب .

واما عن تولي الاكراد رئاسة الوزارة ورئاسة اركان الجيش في العراق ، فهذا ما كان يحدث في قديم الزمان ، واما اليوم وفي ظلام الحكم التقدمي القومي الاشتراكي ، فلا يوجد قائد فرقة عسكرية او آمر لواء بين القوات المسلحة وحصة الاكراد البالغ تعدادهم ، حسب قول الاستاذ اديب الجادر ، مليونان ، اي ربع السكان ، من مجلس الوزراء الذي يضم (٣٢) وزيراً هي وزيران بدون وزارة وبلا اية صلاحية . هذا فضلاً عن خلو المراكز الحساسة في الدولة مثل وكالات الوزارات والسفارات والمديريات العامة من الاكراد .

إننا نستميح القارىء عذراً في تكرار هذه الردود ، فقد سبق وان كنا اشياء مماثلة في الرد على إدعاءات الحكام ، ولكنهم لاينفكون عن إثارة نفس المغالطات ، فلا نملك إلا تقديم ذات الردود .

ثالثاً — يعتبر الوزير مانكتبه الصحافه العالمية عن الثورة الكرديه في الشرق والغرب والدول المحايدة ، والاصوات الحرة التي ترتفع في العالم مطالبة بايقاف الحرب العنصرية ضد الاكراد ، اتفاقاً بين المعسكرين الشرقي والغربي لمساندة الثورة الكردية ومؤامرة على الحكومة العراقيه .

وإذ ان كلا المعسكرين يرفض مساندة الحكومة العراقية في حربها العدوانية الشائنة ضد شعبنا ، فانما يعكس ذلك ضعف وهزال حجج الحكومة العراقية من جهه ، وعدالة وقوة قضية الشعب الكردي ومطالبه من جهه اخري ، وبين حكمة ودراية قيادة الثورة من ناحية ثالثه .

ولعل الفرحان وشلته يتوقعون ان ترفع الصحف العالمية المحترمه اصواتها مطالبة بحق الاكراد الذين يطالبون بالحكم الذاتي ، وان تأتي الدول الكبرى بجيوشها وتقمع الثورة الكردية ، وعند ذلك فقط تنتهي المؤامرة الشرقيه — الغربيه ضد الحكم في العراق بنظرهم .

فؤاد الركابي : (في الحقيقه لا يوجد قط اي رأي عام عراقي يمكن ان يقبل بالانفصال او الاستقلال الذاتي الذي يؤدي الى الانفصال ، وفي رأيي ان اشد القوى تحريكا للمشكلة هي القوى الخارجية ، ولهذا لم تكن مصادفة أن المشكلة لم تظهر الا بعد ثورة (١٤) يوليو (تموز) التي اطاحت بالحكم الملكي .

ولكن الكيان العراقي لا يحتمل اكثر من الاعتراف بالمساواة الكاملة في الحقوق الثقافية والمراعاة في التعيينات الادارية وفي الخدمات . . . الخ وفي رأيي ان الحكم اللامركزي لايحل المشكلة ولكن يفتح الباب على مشكلة اكبر ويعطي فرصة لمطاليب اخرى مثلاً هم يرسمون حدوداً تضع الموصل وكركوك في المنطقه التي يطالبون بها ، وهذه مشكلة كبرى لان اقتصاد العراق مبني على البترول في كركوك ، وهم يضمونها ضمن منطقتهم حتى عام ١٩٤٥ لم يكن الاكراد يشكلون سوى ١٠٪ من لواء كركوك ولكنهم وصلوا اليوم الى نسبة ٤٨٪ كيف حدث ذلك ؟ حدث ذلك بواسطة عملية تجهيز منظمة تشرف عليها شركات البترول عن طريق استحضار عمال اكراد وعائلاتهم .)

إن في هذه الاقوال عدد من المغالطات ، وحسر للقناع عن مغالطات اخرى أتى بها حكام العراق في مناسبات سابقه .

اولا — لم نطالب بجعل الموصل ضمن المنطقه الكرديه ، ومرة اخرى نشير الى مذاكراتنا التي رفعت عنا جريدة الجمهورية عناء نشرها وهي لاتحتوي على اي مطلب من هذا القبيل . ولم يضف الركابي الموصل الى مطالبنا اعتباطاً ، بل إنما هي محاولة اخرى لتسفيه مطالبنا ووصمها بطابع التطرف ، لأن مدينة الموصل مدينة عربية معروفه . وإذا كان الركابي يأمل في خدع المصريين عن هذا السبيل ، فالمصريون وغير المصريين مطلعون على مطالبنا .

ثانياً — لم يزد نسبة الاكراد في لواء كركوك بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٥ ، وسجلات نفوس الدولة العراقية تشهد على ذلك وعلى أي حال ان ذلك لايؤثر على كون لواء كركوك لواء كردي ، فالاكراد كانوا ولا يزالون يشكلون اكثرية السكان فيه ، فضلاً عن الميزات الجغرافية والتاريخية للواء ،

ولا يغير من ذلك شيء وجود اقليات تركمانية وآثورية وعربية وارمنية فيه .

وقد تضمنت مطالب الثورة الكردية ضرورة تطمين حقوق كافة الاقليات القومية والدينية في كركوك وغيرها من الالوية الكردية . وإن نسبة مستخدمي شركات النفط في كركوك الى مجموع منتسبيها هي اقل من نسبة الاكراد الى بقية المواطنين في اللواء ، فلم يكن لشركات النفط اي دور في (تكريد) لواء كركوك . ولكن الذي حدث تحت سمع وبصر العالم كله أن حكام العراق اجبروا اربعين الف مواطن كردي من كركوك على الهجرة الى خارج اللواء ، ومسحت بيوت الكثيرين منهم مع الارض . وجلبت عشائر عربية من مناطق اخرى واسكنتها محل الاكراد . وهكذا وبكل بساطة يحاول الوزير (الاشتراكي) ان يحيل عمليات التعريب الحكومية القسرية الى عمليات (تكريد) من جانب شركات النفط .

وإن اقرار الركابي بكون اقتصاد العراق يعتمد على نفط كركوك وان نصف سكان اللواء على الاقل هم من الاكراد ، ونضيف ان نسبة العرب في اللواء لاتتجاوز الـ ١٠٪ ، ان كل ذلك يجعل مزاعم فلاسفة الحكم بأن دافع الضريبة العربي يتحمل عبء الخدمات التي تقدمها الحكومة للاكراد ، هراء بهراء .

ثالثاً — إننا لم نطالب بالانفصال ولا بالاستقلال الذاتي المؤدي الى الانفصال وإن ادراجهما في المناقشة من قبل الركابي إنما تحريف آخر لمطالب الثورة الكردية .

ومع هذا فاننا لانعتبر الانفصال مثلبة من المثالب بل هو حق معترف به لكافة الشعوب دولياً . وليس من حق الرأي العام العربي في العراق مع فائق احترامنا له - تقرير مصير الشعب الكردي ، وإنما من حق الشعب الكردي وحده تقرير مصيره بنفسه كما فعل وتفعل كافة شعوب الارض ، ولكن الشعب الكردي وقيادته المخلصة لاتنظر الى مصلحة الاكراد من وجهة نظر ضيقه ، بل يأخذ مصلحة البلاد كلها بنظر الاعتبار .

وبهذه المناسبة نقول هل يقبل سكرتير الاتحاد الاشتراكي العربي ان بيت احد من غير العرب في مصير الشعب العربي ؟ إننا ولا شك لانقبل بذلك ، ونحن على ثقة وعلم تامين ان الركابي يرفض ذلك ايضاً .

ولماذا لا يتحمل الكيان العراقي منح الاكراد الحكم الذاتي او حتى تطبيق نظام اللامركزية على حد تعبير الوزير فؤاد الركابي ؟ في رأينا ان الكيان العراقي يتعزز بمنح الاكراد كافة حقوقهم القومية والديمقراطية وبما في ذلك الحكم الذاتي ، لأن ذلك يزيد من تمسكهم واعتزازهم بالوحدة الوطنية والكيان العراقي . واما الوحدة الوطنية والكيان المفروضان بالمدفع والدبابة فهما معرضان لأشد المخاطر ، وللانهيار الفجائي لأنهما زائفان .

ولماذا يتحمل الكيان اليوغوسلافي ستة جمهوريات ؟ ولماذا يتحمل الكيان السويسري الصغير اثنان وعشرون (كانتوناً) ، ؟ ولماذا يتحمل الكيان الهندي عشرات الولايات ؟ ولا يتحمل الكيان العراقي حكماً ذاتياً للاكراد !!

إن الذي لايتحمل الحكم الذاتي هو ليس الكيان العراقي وانما عقليات الحكام التي لاتتسع لشيء سوى التصرف بمصائر البلاد وكأنها ضيعة من ضياعهم .

رابعاً — واما إدعاء السيد الركابي بأن القضية الكردية لم تظهر إلا بعد ثورة ١٤ تموز فنصيبه من الصحة لايفوق نصيب إدعاء الفرحان بأنه لم تحدث ثورة قومية في تأريخ الشعب الكردي .

وقد سبق وان شرحنا المحاولات الثورية لأنتزاع حقوق الشعب الكردي في ردنا على إدعاء الفرحان ، فلا داعي لاعادتها بل نكتفي هنا بذكر ثلاث محاولات سلمية قام بها ممثلوا الشعب الكردي لانجاز الحكم الذاتي :

ففي سنة ١٩٢٥ اوفدت عصبة الامم لجنة الى ولاية الموصل اي كردستان العراق لاجراء تحقيق شامل حول رغائب السكان بعد أن طالبت تركيا بهذه الولاية ، ومن جهة اخرى كانت بريطانيا تصر على الحاقها بالعراق بسبب وجود منابع البترول فيها . وقد كتبت لجنة العصبة التي ضمت رجالا دوليين كبار عن رغائب اكراد هذه البلاد ما يلي ، وذلك كما جاء في تقريرها الصادر في ١٦ تموز ١٩٢٥؛ والذي تبنته عصبة الامم وطلبت من بريطانيا بصفتها الدولة المنتدبة ضمان تحقيقه :

(يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار الرغبات التي اظهرها الاكراد لقائلة بلزوم تعيين الموظفين الذين هم من اصل كردي الى إدارة بلادهم ولزوم توزيع العدالة ونشر التعليم في المدارس ، وجعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في هذه الوظائف ، وترى اللجنة ايضاً أنه فيما اذا لم يعط الكرد ضمانات كافية وعهوداً قوية بأن تنشأ لهم ادارة داخلية مستقلة بعد اربع سنين من قبول معاهدة انكليزية عراقية ، وزوال سلطة عصبة الامم عن العراق ، فان معظم الاكراد يفضلون عدم البقاء في الادارة العراقية) .

وجاء في المادة الثالثة من قرار عصبة الامم الصادر في ١٦ تشرين الاول ١٩٢٥ والقاضي بالحاق ولاية الموصل بالعراق ما يلي :

(على الحكومة الانكليزية بصفتها الدولة المنتدبة ان تعرض على المجلس التدابير التي من شأنها تحقيق العهود والوعود التي اوصت بها لجنة الاستفتاء لاكراد العراق من انشاء ادارة محلية لهم وذلك كما جاء في الاستنتاجات التي ضمنها التقرير الضافي الذي رفعته الى المجلس)

وفي شباط من سنة ١٩٢٩ قدم ستة من النواب الاكراد عريضة الى رئيس الوزراء طالبوا الحكومة العراقية بما يلي :

(تأليف وحدة ادارية من الوية السليمانية واربيل وكركوك ولواء آخر يكون جديداً من الاقضية الكردية في لواء الموصل ، وان يتولى امر

هذه الوحدة الادارية مفتش كردي عام يكون الصلة الوحيدة بين هذه المنطقة وبين حكومة بغداد) من كتاب تاريخ العراق الحديث للسيد عبدالرزاق الحسني وعلى اثر هذا الطلب شرعت الحكومة العراقية قانوناً يقضي بجعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في الاقضية التي يكون الكرد فيها الاكثرية الساحقه . ولكن بقي هذا القانون كغيره من العهود والوعود التي قطعت للاكراد في العراق وثيقة ميته .

وبعد ثـــورة ١٤ تمـــوز مباشرة قـــدم الحـزب الديمقراطي الكردستاني طلباً الى لجنة الدستور الموقت بمنح الاكـراد الحكم الذاتي وادخال ذلك في الدستور ، ولكن لجنه الدستور رفضت ذلك ، واعترفت بدلاً من ذلك بشراكة العرب والاكراد في الوطن . والحزب الديمقـراطي الكردستاني ادراكاً منه لظروف الجمهورية الفتيه وحرصاً منه ان لاتستغل القوى الخارجيه طلب الشعب الكردي ، لم يلح على طلبه وقبل بمبدأ المشاركة .

٦ ـ اديب الجادر : (ان البارزاني شيخ عشيرة اي انه اقطاعي لايمكن ان يؤمن بالديمقراطية والاشتراكية .)

صحيح ان البارزاني وهو الابن البار للشعب الكردي والشعب العراقي ايضاً هو احد ابناء عائلة شيوخ بارزان التي هي موضع فخر واعتزاز الشعب الكردي برمته ، وذلك بسبب الدور البطولي الذي ناءت به هـذه العشيرة الباسله في تاريخ نضال الشعب الكردي الحديث ، ولأنها تكون فصيلة صدامية من فصائل المناضلين الاكراد ، ولأنهـا قدمت المئات من ابنائها وما زالت تقدم بسخاء ، تضحية على مذبح حرية الشعب الكردي . واما بخصوص اقطاعية عائلة بارزان ، فكان على الاستاذ اديب الجـادر بصفته مسؤول كبير في الدولة العراقيه وفي الشؤون الاقتصادية بالذات ، ان يعلم ان عشيرة بارزان تملك اراضيها بصورة اجماعية ، ويتوزع الفلاحون على الاراضي في منطقه بارزان في قطع متساوية ، ولا يملك احد من افراد عائله الشيوخ شبراً واحداً من الاراضي اكثر من الفلاحين الاعتياديين .

وإذا كانت الامور تقاس على اساس الانتماء العائلي وحسب ، فنقول إن على الذين يوتهم من زجاج ان لايرموا الحجارة على بيوت الناس ، لأن الاستاذ اديب ينتمي الى عائلة الجادر الموصلية المعروفه بكونهـا اثرى عائلة في الموصل ، وربما لا تظاهيها اية عائلة عراقية اخرى حتى في بغداد . حيث ان المرحوم نجيب الجادر عنـــد ما توفي ترك عن ثروة صناعية وعقارية وعمرانيه ما قيمتها (١٤) اربعة عشر مليوناً من الدنانـــير حسب تقدير مديرية ضريبة الارث . فمن في العراق يملك مثل هذه الثروة ؟ ومع هـذا يا استاذ اديب اصبحت بين عشية وضحاها (رائداً من رواد الديمقراطيه وبطلاً من ابطال الاشتراكية)

ثم انك يا استاذ ، كردي الاصل ، وإذا كنت لاترغب في خدمة القوم الذي تنتمي اليهم ، لسبب او آخر ، فلماذا هذا الحقد الاسود عليهم ؟ قليلاً من الانصاف يا استاذ !!

٧ ـ احمد بهاء الدين : (ولكن لمـاذا لايمادس الفـريق الكردي المؤيد للحكومة دوره ، ان التيـار الذي تتردد الاخبار عنه في خارج العراق هو تيار البارزاني ، ان من الواجبان ينشأ صوت آخر للاكراد تشجعه الحكومة وتعطيه بعض المكاسب .)

٨ ـ اديب الجادر : (ان تردد الاخبار كثيراً عن تيـار البـارزاني في الخارج هو نتيجة موقف الدوائر الغربية وليس لسبب آخر .... واذكر انني عندما كنت في حنيف عقدت مؤتمراً صحفياً لاستعراض المشكلة الكردية فلم تنشر عنه كلمة واحدة ، بينما ادلى هذا الطالب السودي (عصمت وانلي) بعدة كلمات نشرتها كافة الصحف .)

٩ ـ عبدالكريم فرحان : (كذلك ممثل الاكراد في بيـروت عصمت شريف ، يلقى هنـاك اهتماماً من مندوبي وكالات الانباء والصحف الغربية ، مما يؤكد دور الاستعمـار في المشكلة ، وعلى كل حال نحن معنا في الوزارة وزيران كرديان من اعداء البارزاني .)

ارتأينا مناقشة الاراء الواردة في الفقـرات ٧ و ٨ و ٩ مرة واحدة لأنها تكمل بعضها البعض :

اولاً ـ إن حكومة العراقيه حكومة عنصرية شوفينية معادية للاكراد اصلاً وهي في مجموع سياستها واعمالها تهدف الى التخلص من الاكراد كقومية وشعب له مقوماته ، تحت شعار التخلص من الثورة الكردية . ولولا ذلك لما اسكت العشائر العربية محل الاكراد ، ولما دمرت احياء كردية عن بكرة ابيها ، ولما اقدمت على قصف المدن والقصبات الآمنه ، ولأقدمت فعلا ـ كما يقترح الاستاذ احمد بهاءالدين ـ على محاولة تكوين كيان كردي ـ ولو كان مسخاً ـ من الجاش ولأعطتهم مكاسب ، وصوتاً في الداخل والخارج ، مثلا عن طريق مفهم صحافة ناطقة باللغة الكردية ، وتكوين حزب كردي منهم ، وتعيين وزراء حقيقيين وموظفين كبار من بين صفوفهم ، ولذكرت إذاعة بغداد العربية الكرد ولو مرة واحدة مقابل كل مائة مرة تذكر فيها العرب ، الى آخر ذلك من الاجراءات التي كانت الحكومات الملكية تعمد اليها عند اصطدامها بالحركة القومية الكردية .

ولكن لدور الذي خصصته الحكومة للجاش اي ما سماه الاسـتاذ احمد بهاء الدين بالفريق الكردي المؤيد للحكومـــة ، يتلخص في تحميلهم السلاح لمحاربة الثورة الكردية ، وفي شتم الثورة وسب قادتهـا عن طريق الاذاعة والصحافة الحكومية الرسمية ، مقابل رواتب تدفع للجاش ومبالـغ كبيرة تدفع لرؤسائهم . ونذكر على سبيل المثال ان الدعوات التي تطلق من السنة الجاش ، وبايحاء من المسؤولين الرسميين ، الى البشمركة للالتحاق بالحكومة تتلخص في ادعائهم بأن الحكومة جيدة ، وقيادة الثورة سـيئة ، واما جودة الحكومة فتكمن في كونها مســتعدة لاغداق الرواتب والمنح المالية للملتحقين بصفوفها . واما الشعب الكردي وحقوقه القومية وحريته

وكرامته ، فلا وجود له في قاموس الحكومة والفريق المؤيد لها .

وثمة ادلة كثيرة تشير الى ان الحكومة لونجحت في تصفية الثورة الكردية ، لما ترددت بتاتاً في ضرب الجاش وتصفيتهم والقضاء عليهم ، وإن الاعتداءات المتكررة على عوائلهم من قبل رجال السلطات العراقيـــة ، والاهانات التي توجه إليهم اثر كل نكسه تمنى بها الحكومة ، ومن السنة كبار المسؤولين كلها شواهد على ذلك .

ومما يؤكد عداء الحكومة العراقية الشوفيني للاكراد ، وكونها غير مستعدة لمنح اية مكاسب لأي فريق كردي هو تهافي الوفد العراقي الاجابة على اقتراح احمد بهاء الدين ، بل اكتفاؤهم بلوم الغرب والصحافة الغربية عن تردد اخبار الثورة الكردية بقيادة مصطفى البارزاني في الخارج .

ثانياً ـ ليس من السهولة ، بل من باب المستحيلات وما يناقض طبيعـة الامور في كردستان ، ان يكون هناك فريق كردي ، معتز بقوميته ، ومخلص لقضية شعبه في هذا العصر الذي هو بحق عصر تكون القوميات وازدهـار الامم ، ويتعاون مع الحكومة العراقية ، وضد الثورة الكردية المعاصره التي تجسد آمال وآماني الاكراد ، وقد جمعت هذه الثورة في صفوفها ، وصفوف انصارها ومؤيديها الكثرة الكاثرة من الشعب الكردي ، سواء من السياسيين او العسكريين او المهنيين او الجماهير الكادحة او اية فئة من فئات الشعب الكردي .

وإن تيار الثورة الكردية الذي يقوده مصطفى البارزاني بـــداية وحكمة ، من القوة والشمول والمكانة ، بحيث حتى ان احد الوزيـرين الكرديين اللذين تباها الفرحان بعدائهما للبـارزاني كان مضطراً طيلة فترة المفاوضات ، للادعاء بأنه ممثل للبارزاني في الوزارة العراقي ، بغية المحافظة على ماء وجهه ، ونقولها مرة اخرى ، ولمنفعة غير المطلعين على حقيقة (الجاش) ان هؤلاء فئة من المرتزقة المأجو ين الذين يبيعون ضمائرهم وقومهم لكل من يدفع الثمن ، وهم لايختلفون في شيء عن اولئك الجزائريين الذين تعاونوا مع (سالان) إبان الثورة الجزائريه ، فهل كان بالامكان ان يكون لأولئك صوت مسموع في الخارج ؟ هذا فضلا عن أن الحكومة العراقية نفسها غير راغبة في سماع هذا الصوت .

ثالثاً ـ إن الادعاء بأن سبب تردد الاخبار عن تيـار البارزاني في الخـارج هو موقف الدوائر الغربية ، لا يمت الى الواقع والحقيقه بصلة ، إذ ان اخبار الثورة الكردية تتردد داخل العراق وخارجه في الدول الغربيـة والشرقية والمحايدة على حد سواء ، وفي استطاعتنا الاشارة الى اكثر من خمسين صحيفة من انحاء شاذت بمواقف الثورة الكردية وانتصاراتها وبطولاتها . وعلى رأسها كبريات الصحف العالمية مثل (لوموند الفرنسية والغارديان الانكليزية والبرافدا السوفياتيه ، و رودوبرافو الجيكوسلوفاكية والنيويورك تايمس الامريكيه وتريونا لودو البولنديه وكويك الالمانية والاخبار اللبنانيه والاوبزرفر اللندنيه والحوادث البيروتيه) وغـيرها ، وغيرها ، فضلا عن عشرات من دور الاذاعة وشبكات التلفزيون فهل كتبت هذه الصحف جميعاً ما كتبه بايعاز من الدوائر الغربية ؟

ثم انه لايكون هناك اخبار ما لم يكن وراء هذه الاخبار من اعمـال وافعال ، تستند عليها ، والا لفقدت الصحافة رسالتها . وماذا تكتب الصحافة العالمية من الجاش (الفريق المؤيد للحكومة) اكثر من كونهم حاربوا او مازالوا يحاربون قومهم دون هدف سياسي او غاية اجتماعيـة ، بل لمصالح شخصية قصيرة المدى . ولكن بامكانها ان تكتب الكثير عن الثورة وانتصاراتها واهدافها وتطورها ، والمفاوضات التي اجرتها مع الحكومات العراقية وغير ذلك من الفعاليات التي تتدفق باستمرار من ماكنة الثـورة . وبامكان هـذه الصحف ان تكتب الكثير ، وكتبت فعلا ، عن اعمال الحكومة في كردستان ، مثل زج اربعة اخماس الجيش العراقي في المعركة في الشمـال ، ورفضهـا الاعتراف بحقوق الاكراد القومية ، وتخصيصها (٨٥) مليون دينار لميزانية القوات المسلحة العراقية هذا العام ، وأن القوات الحكومية منيت بعدة انتكاسات ، وان حظ الحكومة من النجـاح معدوم لأن حكومتـان اقوى من الحكومة الحالية سقطت بسب الحرب في كردستان ، وان هـذه الحرب لاتخدم مصلحة العراق ، الى آخر ذلك من الاعمال البربريه التي قـامت بها الحكومة العراقية .

ويقول الاستاذ اديب الجادر انه عقد مؤتمراً صحفياً في جنيف حول القضية الكردية الا ان الصحافة لم تنشر عنه كلمة واحدة في حين انها تنشر مايقوله ممثل الاكراد عصمت وانلي .

في الحقيقه ان الاستاذ اديب لاتعوزه اللبـاقة ولا الياقه ولا معرفة اللغة الانكليزية ، ولا شك ان مركزه كوزير عامل ايجابي من حيث اهتمام الصحافه باقواله ، لوكان ما قاله فيه الحقيقـة والجدة . فلماذا رفضت الصحافة السويسرية التي لا تعبر عن اية مصالح سوسـرية في الشرق الاوسط ، نشر اقواله ؟!

هذا مايحتاج الى تحقيق شامل . ولكننا نعلم لماذا تنشر هذه الصحف اقوال الوانلي لأنه يزودها اولاً باول ما جد من احداث وتطورات عن ثورة شعب تجري أحداثها في منطقة ملتهبة من العالم .

ومن ناحيه اخرى نحن على ثقة تامة ان الصحافة السويسرية وكل صحافة تحترم قراءها ليست مستعدة لنشر تلفيقات ومغالطات مثل تلك التي صرح بها اعضاء وفد ما يسمى بالاتحاد الاشتراكي العربي في العراق بالقاهرة .

فاية جريدة لها سمعتها ومكانتها مستعدة لنشر قول الدوري بأن كلمة (كردستان لم تظهر إلا اخيراً) واقوال الفرحان (بأن الثورة الكردية لاتمثل سوى ١٠٪ من الاكراد وأنها مجرد عصيان عشائري ، وان الشرق

والغرب قد اتفقا على مساندة الثورة والتآمر على العراق) وقول الركابي الذي قال عنه البعض انه يريد حل مشكلة الاكراد وكافة معضلات العراق ولكن العسكريين يحولون دون ذلك (بأن الكيان العراقي لايتحمل حتى نظام اللامركزية) .... والخ .

١٠ - كمال رفعت : (الا تظنون ان هناك حلاً سلمياً للمشكلة)

١١ - عبدالكريم فرحان : (انا اتوقع ان تنتهي الامور نهاية حسنة بسرعة)

إن حكام العراق لم يقدموا اية حلول سلمية للقضية الكردية سوى الأستسلام دون قيد او شرط من جانب الثوار لكي يتسنى لهم تذويب القومية الكردية والقضاء عليها ، وما عجز وفد « الاشتراكيين » العراقيين عن تقديم الجواب على تساؤل الاستاذ كمال رفعت إلا دليل آخر على ما ذهبنا إليه .

واما قول العميد عبدالكريم فرحان بأنه يتوقع ان تنتهي الامور نهاية حسنة وبسرعة ، اي انه سينجح في تصفية الثورة الكردية عن طريق الحرب ، فيعكس عقليات حكام العراق المتخلفه عن ركب الحضارة والمدنيه ، والبعيدة عن الواقع والموضوعية بعد السماء عن الارض ، وهي تذكرنا باقوال سلفيه عبدالكريم قاسم وصالح مهدي عماش حيث كان الاول يقول : ان عدد العصاة لا يتجاوز عدد اصابع اليدين ، وأن مصطفى البارزاني هرب الى خارج العراق ، وانه مجروح او مقتول ، حتى اصبح سيادته موضع تندر العراقيين ! وكان الثاني يقول ان الجيش في نزهة وطنية ، وان القتال أوشك على الانتهاء أو أنتهى فعلاً ، ومن ثم اضطر الى القول إن الحركات ستنتهي قريباً ، وقريباً جداً ، ومن ثم اعلن انها تسير وفق الخطه المرسومه !!! فكان الفريق عماش موضع استهجان وتندر ايضاً .

لقد انتهى قاسم ، أما عماش فقد طواه النسيان وبقيت الثورة الكردية وقائدها مصطفى البارزاني شامخة تتحدى المتحدين وتتدفق حيوية ونمواً وازدهاراً . فهل لاحد ان يتوقع مصيراً لكريم فرحان واسياده افضل من مصير سلفيه ؟!!

١٢ - كمال رفعت : (هل الاكراد اعضاء في الاتحاد الاشتراكي العربي ؟)

١٣ - فؤاد الركابي : (لا ، لان عندهم شعوراً بأنهم قومية خاصة ولا يمكن أن يدخلوا في اتحاد اشتراكي عربي . ونفس هذا الموقف ايضاً تتخذه الاقليات الايرانية والتركمانية والتركيه في العراق .)

في رأينا كان من الانسب توجيه السؤال التالي « الى إشتراكي اخرزمان » في العراق ، وهو هل ان الاكراد وحدهم يقاطعون الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق ؟ والجواب على ذلك يكون بالنفي . لأن الاكراد والاقليات القومية الايرانيه والتركيه والتركمانية كلها تقاطع الاتحاد الاشتراكي ، وهذا ما اعترف به السيد فؤاد الركابي نفسه .

ولكن المقاطعة لاتقف عند هذا الحد .

لأن الاقليات الدينية مثل المسيحيين والصابئة والبالغ تعدادهم قرابة الربع مليون نسمة يعرضون عن الانتماء الى (الاتحاد العتيد)

وسبب ذلك واضح وبسيط لأن القائمين على مايسمى بالاتحاد الاشتراكي العربي في العراق فئة عنصرية شوفينيه معادية الى كل قومية واقلية قومية غيرعربية ، وبعيدة كل البعد عن روح التسامح القومي والديني . فلا تجد الاقوام والفئات الاخرى في العراق التي تكون ثلث السكان اي مكان لها في هذا التنظيم العنصري المسخ .

ولا نجافي الحقيقه إذا قلنا أن الشيعة الذين يكونون اكثر من نصف السكان يقفون بصورة عامة موقفاً بارداً من (الاتحاد) ايضاً ، لأن عبدالسلام عارف شيخ من شيوخ الطائفية . هذا من حيث التكوين القومي والاجتماعي للعراق .

وأما من الناحية السياسية ، فعندما يجاز حزب سياسي واحد في بلد مثل العراق ، يزخر بالنشاط السياسي ، والمنظمات السياسية ، من شتى الميول والاتجاهات ، فاما ان ينضم الحزب المجاز جل هذه الاحزاب ، واما يكون دور هذه الاحزاب قد إنتهى فيمتص الحزب المجاز قواعدها وتنظيماتها .

ولكن الاتحاد الاشتراكي لم يفعل هذا ولا ذلك ، حيث انه لم ينجح في سحب وامتصاص قواعد اي حزب من الاحزاب من جهة ، ومن جهة اخرى تعتبر الاحزاب العراقية التي لاتؤمن بنظام الحزب الواحد اصلاً ان ما يسمى بالاتحاد الإشتراكي العربي ، تنظيم هزيل قائم لاسناد الحكم الدكتاتوري العسكري المعادي للشعب العراقي بكافة فئاته واحزابه وطبقاته ، فلا يمكنها حتى مجرد التفكير بالانظمام إليه . ومن ناحية ثالثة لايخفى المسؤولون في الاتحاد عن توجيهاتهم الشعوبية والرجعية والعمالة الى كافة الاحزاب العراقية .

فمنهم المتشوق الى الاتحاد إذن ؟

إن كل من يقرأ ما بين سطور جريدة (الثورة العربية) يدرك الفشل الذريع الذي منيت به الاتحاد ، وبأمكانه ان يستنتج فضلاً ، عن الادلة العديدة الاخرى ، ان المثقفين جوله لا يتجاوزون الفئات والعناصر الانتهازية التي اعتادت ان تعيش على موائد الحكم وفضلاتهم ، وأما بعض العناصر التي تحترم نفسها من القوميين والتي والت الاتحاد او انضمت إليه في اول تكوينه ، فقد سحبت تأييدها منه بعد اكتشافه على حقيقته .

فهل يلام الشعب الكردي عندما يصد عن الانظمام الى (الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق) علماً بأن للشعب الكردي منظماته السياسية والاجتماعية والمهنية التي يعتز بها وبالانتساب إليها ، والتي انبثقت من واقعه وخلال كفاحه من اجل التحرر القومي والاجتماعي

يجي ان نذكر ان معظم المساهمين من العراقيين في المناقشات « الاشتراكية » لم يتورعوا عن اتهام الثورة الكردية بالعمالة للشرق والغرب في آن واحد ، وبالرجعية والصيونية ، والانطاعية والشعوبية وغيرها من التهم التي ما انزل الله بها من سلطان ، ولم نجد ضرورة في تكرار هذه التهم ومناقشتها ، فهي من السخف والسقم بحيث لا تحتاج الى مناقشة ، وهذه التهم يوجهها حكام العراق الى كافة خصومهم في الداخل والخارج ، وفي مناسبة وغير مناسبة وهم وحدهم الاشتراكيون الديمقراطيون والشعبيون التقدميون ، والقوميون الوحدويون والاحرار المتحررون الى آخر الاسطوانه

طبع بمطبعة خبات

اعيد طبعه من قبل منظمة الحزب الديمقراطي الكردستاني في اوربا